المحاضرة الثانية: ضرورة القانون في المجتمع والهدف منه

1-أهمية القانون

من المواضيع التي تدرس في فلسفة القانون، العلاقة بين القانون و القوة ، و القانون و الأخلاق ، القانون و العدل ، القانون والحرية ، القانون و السيادة ، القانون و المجتمع ، القانون العرف .

هل القانون ضروري في المجتمع أم لا؟

الاجابة على هذا السؤال في وجود اتجاهين متناقضين وعدم الاتفاق على راي واحد، الاتجاه الاول ضرورة وجود قانون، والاتجاه الثاني عدم ضرورة القانون ويرفض المفهوم القمعي لقوة القانون.

الا اننا نؤكد على ان القانون ضروري للمجتمع منذ ان نشا الانسان الى يومنا هذا وهو في تطور مستمر مع تطور حياة المجتمع، وهو موجود في كل المجالات ويسعى لتنظيمها وهذا ما نوضحه بعد الاجابة عن السؤال المطروح.

- الاتجاه الاول: ضرورة القانون

يرى اصحاب هذا التجاه ان القانون ضروري وهو وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق ايقاف مشاعر الشر لدى الانسان سواء في وجود فرضية ان الانسان شرير بطبعه وهذا حسب الراي الاول، أو في وجود فرضية ان الانسان خير بطبعه وهذا حسب الراي الثاني كما سنوضح.

* الراي الاول فرضية الانسان شرير بطبعه: وبالتالي ضرورة القانون، صحيح ان الانسان شرير بطبعه واذا ترك له العنان في ذلك، يتحول العالم الى فوضى ويسود فيها منطق "حوت يأكل حوت". ومن بين مؤيدي هذ الراي:

- **الصين القديمة** في القرن الثالث قبل الميلاد، ولدى المدرسة المشهورة التي تسمى "**المشرع**" تؤمن بان الانسان ذو طبيعة شريرة، وان الخير والدين والطقوس مرجعه في الغالب ناتج عن تأثير البيئة الاجتماعية.

- **جان بودين** (حوالي 1530- 1596)، فقيه وفيلسوف سياسي فرنسي، حياة الانسان الاصلية هي حالة الفوضى والعنف والقوة.

- **توماس هوبز** (1588- 1679) (Thomas Hobbes)، عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي، حياة الانسان قائمة على العنف وانها حالة حرب مستمرة.

- **ديفيد هيوم** (بالإنجليزية: David Hume) (1711- 1776)، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي، ان المجتمع البشري لن يكون له وجود دون قانون وحكومة وقمع، لذا فالقانون ضرورة طبيعته الشرّ

* الراي الثاني فرضية الانسان خير بطبعه: الا ان القانون ضروري، صحيح ان الانسان خير بطبعه ولكن قد يخطأ وبسبب الخطيئة او الفساد او بعض نواحي الضعف الداخلي كالجشع كل هذا يؤثر سلبا على الخير والعدالة وحتى المساواة، لذا وجب وضع نظام قانوني رادع لضبط هذه الطبيعة البشرية. ومن بين مؤيدي هذا الراي:

- الفيلسوف **لوقيوس أنّايوس سِنِيكا** Lucius Annaeus Seneca فيلسوف روماني ولد في القرن الربع قبل الميلاد الانسان خير بطبعه وان هناك سلام وسعادة ومحبة بين الناس، الا ان هناك كلمات بسيطة سببت وادت الى الحروب والعنف.

كذلك مع مرور الزمن ضهر الجشع واختفت البراءة التي كانت سائدة في المجتمع وتمزق في وجود الانانية، ولهذا اضطر الناس لوضع قوانين تنظمهم.

- الاتجاه الثاني: عدم ضرورة القانون

حسب هذا الاتجاه الانسان خير بطبعه وسيظل كذلك وهم يرفضون المفهوم القمعي للنظام القانوني، وان البيئة الاجتماعية هي اساس الشر في الوضع البشري، خاصة في وجود نظام قانوني مفروض من الفوق.

اذن حسب هذا الراي القانون يخلق الفوضى وهم يفضلون الرغبة والعودة الى الحياة البدائية الاولى (العصر الذهبي) حيث كانت حياة الناس بسيطة ومنتظمة ولم يكن الانسان الاول فيها بحاجة الى نظام قانوني ينظمهم ولا قانون فوقي تسلطي. ومن مؤيدي هذا الراي:

- الفيلسوف **أفلاطون** Plato (347- 427 ق.م) يوناني، الذي انطلق من فكرة خيالية لحياة الانسان وان هناك مجتمع مثالي ليس محكوما بنظام قانوني مثالي، بل على العكس كان مجتمع مثالي متحرر من القواعد القانونية، يسود فيها الانسجام العقلي (وفق القانون الطبيعي .....سنتطرق اليه لاحقا) كنتيجة للدوافع الاجتماعية والاحساس الطيب لدى أعضائه.

والصورة المثالية لهذا المجتمع حسب افلاطون هي التي لا قانون لها، فيها(حكم الدولة) حكم **العقل الانساني** الذي وصل الى ارقى مستوى يتعاقب الملوك الفلاسفة الذين يتم اختيارهم بفضل حكمتهم ومعرفتهم.

وقد وضع افلاطون ثقته في نظام تعليم لا يربي الحكام الاكفاء فحسب، بل يكيف بقية المواطنين ليكونوا مُطعين موالين.

ملاحظة: الدراسات الحديثة تؤكد ذلك وما للتعليم من اهمية في مجال اخضاع الناس للحكام.

- زعيم المدرسة الروسية **ميخائيل باكونين (1814 - 1876)** دافع على هذا التجاه واعتبر القمع (قانون) والملكية الخاصة اعداء لسعادة الانسان.

- **كارل ماركس(Karl Marx 1818-1883)**؛ فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني؛ درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين؛ القانون حسبه مجرد نظام قمعي للحفاظ على امتيازات طبقة الملاّك، وان الثورة ستؤدي الى قيام مجتمع لا طبقي وستُلغى الدولة والقانون ولن تكون هناك حاجة لدعم نظام قمعي، الان القانون وفق النظرية الماركسية وليد الملكية الخاصة التي انتجت الصراع الطبقي، وهذا الصراع هو الذي استلزم وجود القانون، ولأنه لا تلازم بين المجتمع والقانون. وبظهور الشيوعية تختفي الدولة التي صنعت القانون، ومن اجل بلوغ هذه المرحلة فإنها تبقى ماسكة بزمام الامور تمارس القمع بواسطة القانون كمرحلة انتقالية وهذه مرحلة الاشتراكية.

النتيجة المستخلصة: من خلال ما تقدم فيما يخص ضرورة القانون من عدمه، نقول ان القوانين ضرورية في ابسط اشكال المجتمع وفي اي مجتمع بدائي كان او متطور فمن الضروري وجود قواعد قانونية تحدد الشروط المتفق عليها للتعايش السلمي، بل هناك قوانين تحكم العائلة وعلاقتها فيما بينها وقوانين تحكم انشطتها الاقتصادية وان اي مجتمع لا يخضع للقانون فكرة خيالية وان نهايته وزواله حتمية.

لهذا نؤكد على ان القانون ضروري للمجتمع منذ ان نشا الانسان الى يومنا هذا وهو في تطور مستمر مع تطور حياة المجتمع، وهو موجود في كل المجالات ويسعى لتنظيمها وهذا ما نوضحه من خلال المذاهب الفلسفية وفكرة القانون.

والتي سنتطرق اليها في المحاضرات اللاحقة وكيف كان للقانون دور في تنظيم المجتمعات في الماضي والحاضر وما سيكون عليه في المستقبل وفي وجود الاحداث المتسارعة سواء على المستوى الداخلي او الاقليمي والدولي.

ولذا وللفهم اكثر يجب معرفة والتمعن اكثر في أفكار المذاهب والمدارس التي كان لها دور في تنظيم المجتمعات الى يومنا هذا وكيفية تجسيد الاساس القانوني الذي خضع له المجتمع.

2-الهدف من القانون

- تحقيق الامن للأفراد اي منع الاعتداءات وهنا المسؤولية جماعية.
- تحقيق العدل اي المساواة ورفع الظلم وهنا مسؤولية القضاء.
- تحقيق الاستقرار في المجتمع باعتبار القاعدة القانونية عامة ومجردة اي موجهة الجميع.

- تحقيق الاهداف الاجتماعية اي التجاوب مع الضرورات الاقتصادية والاجتماعية وحماية الثروات المكتسبة في وجود قانون.

- تحقيق الاهداف السياسية باعتبار القانون الاداة التي تنظم الحياة السياسية وعلاقة السلطة بالدولة وكل ما يتعلق بالقانون الدستوري.